والحوار العامّ، و**الإستحالة** المطلقة في اتخاذ موقف ـ مبدئي، ناطق باسم الحقيقة ـ يمكن أن يفضح (و بالتالي يكذّب) طريقة عمل هذه الآليات نفسها. ولكن يجب أن يكون جلياً من خلال قرائتنا للمقطع المذكور أعلاه بأنّ تشومسكي يرفض منطق هذا الطرح ويقدم "نموذجاً دعائياً" بديلاً يتجنّب تلك الإستنتاجات الإختزالية، العدمية، المتشائمة عبر تأكيده على دور المحرّك الإنساني في قضايا الضمير الأخلاقي و السياسي. وعلى نقيض فوكو، إنه يلحق أهمية حقيقية بالقيم و المبادئ والصور الإنتقائية للذات التي يعتقد معظم المواطنين (بما في ذلك حكوماتهم) الذين يعيشون في ظلّ ديموقراطية ليبرالية بأنها توجّههم. بمعنى آخر، إنه يرفض خيار فوكو في النظر إلى هذه القيم كمجموعة من الخدع أو المسوغات التي تنصبّ في خدمة إرادة كاسحة لتحقيق القوة، وهي تعمل دون تمييز عبر كافة أشكال الأنظمة الإجتماعية أو "الإقتصاديات السياسية للحقيقة"، والتي نادراً ما تترك فسحةً للتمييز المنطقي بين الأنظمة الديموقراطية ـ وبين الأنظمة الأخرى (مثال، الأنظمة التوتاليتارية). بالنسبة لتشومسكي، هذه الإختلافات ليست فقط موجودة بل و تحتاج إلى تيقّظ نقدي يمنع مصالح القوة من التمادي في هيمنتها إلى النقطة التي تسمح بها لمتشكك من أمثال فوكو بتعميم و تسويغ فرضياته الهوبسية [*Hobbesian*].

إذن، لقد أورد تشومسكي، بقصد التهكم، قرار القاضي الأمريكي المتعلق بقضية (**أوراق البنتاغون**)، الذي حكم بأنّ نشر هذه الأوراق خدم حقاً المصلحة القومية، وبأنه لم يهدد بأي حال "أمن الدولة"، وبأنّ "صحافةً مشاكسة، صحافةً عنيدة، وصحافةً طاغية ستظلّ تؤرّق أولئك الذين في السلطة من أجل أن تحافظ على قيم أعلى من حرية التعبير وحق الجماهير بالمعرفة."[٣٥] بالتأكيد إنّ الإستشهاد [بالقرار] سلاح ذو حدّين بما أنّ مزاعمه تظهر في ضوء تهكمي عندما تُقارن بحقيقة وجود اللاحرية في وسائل الإعلام، ووجود التواطؤ، المصلحة الذاتية، الإنحياز المستمرّ، الخ، والتي